



ينظم

مختبر الأبحاث والدراسات القانونية والاجتماعية والقضائية

بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة شعيب الدكالي بالجديدة
بشراكة مع :

مختبر الدراسات القانونية المدنية والعقارية بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بهراكش - فريق البحث في القانون التنمية والابتكار بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير - اتحاد الجامعات الدولي بإسطنبول المحكمة الابتدائية قسم قضاء الأسرة بالجديدة - هيئة المحامين بالجديدة - المجلس الجهوي للعدول باستئنافية بالجديدة - المجلس الجهوي للموثقين بالجديدة - ماستر القانون المدني والمعاملات الإلكترونية بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالجديدة - ماستر قانون الأسرة وقواعد الفقه المالكي بكلية المتعددة التخصصات بأسفي - المرصد المغربي للدراسات والأبحاث في قانون الأعمال مجلة معالم قانونية - مؤسسة عبد الواحد القادري بالجديدة - المركز الوطني للدراسات القانونية والحقوقية.

ندوة دولية حول موضوع:

"المطفل والأسرة - واقع وآفاق"

يومي 22 و 23 دجنبر 2023 بكلية العلوم القانونية والاقتصادية

والاجتماعية بالجديدة

"إن الإصلاحات التي ذكرنا أهمها، لا ينبغي أن ينظر إليها على أنها انتصار لفئة على أخرى، بل هي مكاسب للمغاربة أجمعين، وقد حرصنا على أن تستجيب للمبادئ والمرجعيات التالية:

- لا يمكنني بصفتي أميراً للمؤمنين أن أحل ما حرم الله وأحرم ما أحله.
- الأخذ بمقاصد الإسلام السمحة في تكريم الإنسان والعدل والمساواة والمعايشة بالمعروف، وبوحدة المذهب المالكي والاجتهاد الذي يجعل الإسلام صالحاً لكل زمان ومكان، لوضع مدونة عصرية للأسرة منسجمة مع روح ديننا الحنيف
- عدم اعتبار المدونة قانوناً للمرأة وحدها، بل مدونة للأسرة أبا وأماً وأطفالاً، والحرص على أن تجمع بين رفع الحيف عن النساء، وحماية حقوق الأطفال وكرامة الرجل".
ومما ينبغي الإشارة إليه في الأخير، أنه على الرغم من الجهود التشريعية والمؤسسية المبذولة في مجال حماية الأسرة غير أن التطبيق العملي أظهر وجود عدة عوائق وثرغرات في القوانين المنظمة للأسرة والطفل، كما أن هناك عدة تحديات تقف حائلاً أمام تحقيق الأهداف المرجوة.

وهو ما أكده صاحب الجلالة من خلال الخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش المجيد الذي يصادف الذكرى الثالثة والعشرين لتربع جلالة عرش أسلافه المنعمين، والذي جاء فيه: "وإذا كانت مدونة الأسرة قد شكلت قفزة إلى الأمام، فإنها أصبحت غير كافية؛ لأن التجربة أبانت أن هناك عدة عوائق، تقف أمام استكمال هذه المسيرة، وتحول دون تحقيق أهدافها.

ومن بينها عدم تطبيقها الصحيح، لأسباب سوسيولوجية متعددة، لاسيما أن فئة من الموظفين ورجال العدالة، مازالوا يعتقدون أن هذه المدونة خاصة بالنساء، والواقع أن مدونة الأسرة، ليست مدونة للرجل، كما أنها ليست خاصة بالمرأة؛ وإنما هي مدونة للأسرة كلها. فالمدونة تقوم على التوازن، لأنها تعطي للمرأة حقوقها، وتعطي للرجل حقوقه، وتراعي مصلحة الأطفال.

لذا، نشدد على ضرورة التزام الجميع، بالتطبيق الصحيح والكامل، لمقتضياتها القانونية.

كما يتعين تجاوز الاختلالات والسلبيات، التي أبانت عنها التجربة، ومراجعة بعض البنود، التي تم الانحراف بها عن أهدافها، إذا اقتضى الحال ذلك.
وبصفتي أمير المؤمنين، وكما قلت في خطاب تقديم المدونة أمام البرلمان، فإنني لن أحل ما حرم الله، ولن أحرم ما أحل الله، لاسيما في المسائل التي توطنها نصوص قرآنية قطعية.

ومن هنا، نحرص أن يتم ذلك، في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية، وخصوصيات المجتمع المغربي، مع اعتماد الاعتدال والاجتهاد المنفتح، والتشاور والحوار، وإشراك جميع المؤسسات والفعاليات المعنية.

وفي هذا السياق، ومساهمة من الجهات المنظمة لهذه الندوة العلمية في رصد مختلف الإشكالات التشريعية والعملية المرتبطة بهذا الموضوع الحيوي، وبلورة توصيات تغني النقاش بشأنه، من خلال المحاور التالية:

محاور الندوة

حقوق الطفل والاتفاقيات الدولية.

المصلحة الفضلى للطفل في التشريع الوطني.

حقوق المرأة من خلال مدونة الأسرة ومقاصد الشريعة الإسلامية السمحاء.

قضايا الخطبة والتعدد وزواج القاصرات.

الزواج وآثاره.

خصوصيات قضايا الأسرة للمفارقة المقيمين بالخارج وإشكالاتها.

انحلال الرابطة الزوجية.

الولادة ونتائجها.

النيابة الشرعية.

الوصية والميراث.



أعضاء اللجنة العلمية

- الدكتور: عبد العزيز الصقلي، عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة سيدي محمد بن عبد الله سابقا، رئيس المرصد المغربي للدراسات والأبحاث في قانون الأعمال؛
- الدكتورة: بهيجة فردوس، أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس؛
- الدكتور: عدنان المتفوق، عضو المكتب التنفيذي لنادي قضاة المغرب مكلف بالإعلام والتواصل؛
- الأستاذ: عدنان الخياط، عضو المكتب الجهوي لنادي قضاة المغرب مكلف بالشؤون الاجتماعية والثقافية؛
- الأستاذة: أسماء الخولاني الإدريسي، رئيسة المجلس الجهوي لموثقي فاس صفرو تازة؛
- الدكتورة: نادية حموتي، أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس؛
- الدكتورة: نرجس البكوري أستاذة مؤهلة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس؛
- الدكتورة: كنزة حرشي أستاذة مؤهلة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس؛
- الدكتور: محمد الطودار، مدير تحرير مجلة معالم قانونية، والنائب الثاني لرئيس المرصد المغربي للدراسات والأبحاث في قانون الأعمال؛
- الدكتور: خالد لعوان، النائب الأول لرئيس المرصد المغربي للدراسات والأبحاث في قانون الأعمال؛
- الدكتور: محمد لطفي، موثق، الكاتب العام للمجلس الجهوي لموثقي فاس تازة صفرو، أستاذ زائر بكلية الحقوق بفاس، الكاتب العام للمرصد المغربي للدراسات والأبحاث في قانون الأعمال؛
- الدكتور: حمديني أديب، نائب الكاتب العام بالمرصد المغربي للدراسات والأبحاث في قانون الأعمال، أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية؛
- الدكتور: عمر بوسالم، أمين مال المرصد المغربي للدراسات والأبحاث في قانون الأعمال، وأستاذ زائر بكلية الشريعة بفاس؛
- الأستاذ: علي الصقلي، نائب أمين مال المرصد المغربي للدراسات والأبحاث في قانون الأعمال، باحث بسلك الدكتوراه؛
- الأستاذ: الحسن الصقلي، عضو المرصد المغربي للدراسات والأبحاث في قانون الأعمال؛

اللجنة العلمية للندوة

الدكتور: عبد الكريم الطالب، عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بهراكش
الدكتور عبد العزيز الصقلي، عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس سابقا، رئيس المرصد المغربي
للدراستات والأبحاث في قانون الأعمال.

الدكتور: مصطفى الفضالي، مدير مختبر الأبحاث والدراسات القانونية والاجتماعية والقضائية بكلية العلوم القانونية
والاقتصادية والاجتماعية بالجديدة

الدكتور: محمد موهن، مدير مختبر الدراسات القانونية المدنية والعقارية بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
بهراكش

الدكتورة: كريمة كرومي، رئيسة شعبة العلوم القانونية بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالجديدة.

الدكتور: محمد محروك رئيس شعبة القانون الخاص بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بهراكش.

الدكتورة: فردوس الروشي، رئيسة شعبة العلوم القانونية بكلية المتعددة التخصصات بأسفي.

الدكتور: عادل العابد، رئيس فريق البحث في القانون التهمية والابتكار بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
بأكادير.

الدكتورة: خديجة فرحي، أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المهددية.

الدكتورة: جميلة العهاري، أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية طنجة.

الدكتور: عمرو لهزرج، أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية فاس.

الدكتورة: بهيجة فردوس، أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية فاس.

الدكتورة: نادية هموتي، أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية فاس.

الدكتورة: كنزة حرشي، أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية فاس.

الدكتور: مبارك أبو عشر، أستاذ بكلية المتعددة التخصصات بأسفي.

الدكتور: خالد العثماني، أستاذ بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة.

الدكتور: أشرف جنوي، أستاذ بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بهراكش.

الدكتور: يوسف بورض، أستاذ بكلية المتعددة التخصصات بأسفي.

الدكتور: أحمد آيت مهاوض، أستاذ بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية هراكش.

الدكتورة: ليلى بنيسي، أستاذة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة.

الدكتورة: أمينة الخلوفي، أستاذة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة.

الدكتورة: نادية أيوب، أستاذة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية هراكش.

الدكتور: زكرياء بوشوروة، أستاذ بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة.

الدكتورة: حليلة لهغاري، أستاذة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة.

الدكتورة: وفاء جوهر، أستاذة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية هراكش.

الدكتورة: إشراق الإدريسي، أستاذة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة.

الدكتور: محمد كلاطي، أستاذ بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة.

الدكتور: زكرياء خليل أستاذ بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بهراكش.

الدكتور: محسن الصويب، أستاذ بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بهراكش.

الدكتور: منير العرباوي، أستاذ بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة.

الدكتور: يونس نفيد، أستاذ بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة.

الدكتور: الحسين عباسي، أستاذ بالمعهد العالي للصيد البحري بأكادير.

الدكتور: عثمان أهنار، أستاذ بكلية المتعددة التخصصات بأسفي.

الدكتور: عبد العزيز إدزني، أستاذ بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بقلعة السراغنة.

الدكتورة: سامية الوادي، أستاذة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة.

اللجنة التنظيمية للندوة

د مصطفى الفضالي - د. عبد العزيز الصقلي - د محمد محروك - د مبارك أبو معشر - د عادل العابد
دة حليلة لهغاري - دة نادية أيوب - دة. نادية هموتي - د يوسف بورض - د فيصل كرمات
دة. أهل ملاح - د عبد الرحمان الساخي - ذ بوشعيب لفسيدني - ذ المصطفى مكار
ذ رشيد ذهبي - ذ - عبد اللطيف العافي - د محمد طودار - د وليد تويلي
د هشام المراكشي


تنسيق أشغال الندوة

الدكتور: محمد محروك - الدكتورة بهيجة فردوس - الدكتورة: نادية أيوب
الدكتور: مبارك أبو معشر - الدكتور: عادل العابد - الدكتور: فيصل كرمات
الدكتور: محمد طودار - الدكتور: هشام المراكشي

المنسق العام للندوة

الدكتور: وليد تويلي

معطيات تقنية

تاريخ الندوة: 22-23 دجنبر 2023 

مكان انعقاد الندوة: 

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالجديدة

آخر أجل للتوصل بالمداخلات كاملة: 5 دجنبر 2023 

ترسل المقالات للبريد الإلكتروني التالي: ovalidtovili@gmail.com 